

\* تقدمة وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون

عزيزي القارئ:

منذ أن أصدر الرئيس [بيل كلينتون] أول سياسة حكومية أميركية لمكافحة الاتجار بالبشر عام 1998، شاهدنا تقدماً لا سبق له في جميع أنحاء العالم في المعركة الرامية إلى وضع حد للاتجار بالبشر، وهو شكل من الاسترافق العصري. وقد أصبح لدى معظم الدول في العالم الآن قوانين جنائية تحرم كل أنواع الاتجار بالبشر، وتم رفع الوعي العالمي حول هذه الظاهرة بشكل أكبر من أن يقاس.

ومع ذلك لا يزال أمامنا الكثير الواجب عمله، خاصة في مجال تحديد الأسباب الجذرية للاتجار بالبشر ومعالجة تلك الأسباب، بما في ذلك إعادة النظر في السياسات والممارسات التي تساهم في الاتجار بالأشخاص الضعاف المعرضين للخطر. وسواء تعلق الأمر بجرائم الفتيات من الالتحاق بالمدارس أو إرغامهن على الزواج في سن مبكرة، أو بـ«الإغاثات الإنثانية» التي لا تملك أي جنسية أو سجل ولادة، أو بـ«العمال المهاجرين المرغمين» على العمل ضد إرادتهم من قبل أصحاب أعمال يتهكمون الإجراءات القانونية – سيتطلب هنا تحقيق فعالية جهود الحيلولة دون الاتجار بالبشر على المدى الطويل أن تنفخص بدقة العوامل المسيرة لهذه الظاهرة وأن يتلزم بـ«الإصلاحات ملائمة لدحرها».

يفي التقرير السنوي التاسع حول الاتجار بالبشر الضوء على أوجه العبودية المعاصرة وعلى جوانب جديدة في هذه المشكلة العالمية. وتؤثر ظاهرة الاتجار بالبشر على جميع دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا نظرنا إلى بحث الولايات المتحدة نفسها ضد الاسترقاق الحديث والممارسات المتعلقة بالاسترقاق، نعرض شراكة على الآخرين. وإننا ندعوا كل حكومة في العالم إلى الانضمام إلينا في العمل على التوصل إلى اتفاق جماعي في الرأي وحشد الموارد الضرورية من أجل القضاء على كل أنواع الاتجار بالبشر. وهناك إلحاحية جديدة في هذه الدعوة هذا العام بالذات. فمع ازدياد الثمن الذي تفرضه الأزمة المالية المستمرة على كثير من المهاجرين في العالم، الذين يجذبون في الكثير من الأحيان بكل ما لديهم سعيًا وراء الأمل الضعيف في تحقيق مستقبل أفضل لعائلاتهم، يقع هؤلاء المهاجرون في أحيان مفرطة الكثرة فريسة في شرك المهاجرين بالبشر الذين يستغلون ظروفهم البائسة. ونحن ندرك معاناتهم الهائلة، ونتعهد بالمساعدة في إنقاذهن وإعادتهم إلى الوضع السوي.

وأثناء مضينا قدماً لمواجهة التحديات المعاصرة، سأكون ملتزمة بتشاطر الدروس التي استقيناها من جهودنا السابقة معكم، وإنني أضع بين أيديكم مجلداً يحمل خبرتنا المتراكمة للتعاون معكم في تحقيق إغاثة الضحايا وإخضاع مرتكبي الاتجار بالبشر للعدالة، وتوفير الأمل للأجيال القادمة المعرضة حالياً للخطر.

ويشكل القضاء على التجارة العالمية بالبشر أولوية بالنسبة للولايات المتحدة انسجاماً مع القيم الأمريكية التي تشجع وتعطي أهمية كبيرة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وإنني واثقة بأننا نستطيع معاً إحداث تغيير ، في جميع أنحاء العالم، في حياة الأشخاص الذين حرموا من حريةتهم.

المخلصة،

هیلاری رودام کلنتون

## عزيزي القارئ

يعكس تقرير عام 2009 للاتجار بالبشر التزام وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون والرئيس [الأميركي باراك] أوباما بمعالجة أمر هذه الجريمة في الداخل والخارج. وكما قال الرئيس أوباما:

"للاسف، هناكآلاف الأشخاص الذين تم إيقاعهم في شرك أشكال مختلفة من الاستعباد، هـنا في بلدنا... في كثير من الأحيان شبابات يافعات يمارسن البغاء رغم إرادتهن. وبالتالي، علينا أن نعطي المدعين العاملين الأدوات الضرورية لاتخاذ الإجراءات الصارمة ضد شبكات الاتجار بالبشر هذه. وعلى الصعيد الدولي، علينا أن نجاهر برأينا. فكلما شاهدنا حدوث أمور كتلك، يحط ذلك من قدر إنسانيتنا المشتركة".

وقد شاهدت بنفسي ما للاتجار بالبشر من تأثير، عندما كنت أشغل وظيفة مدع عام فيدرالي. رأيت عنف و جشع المتاجرين، ومعاناة وألم الضحايا. وأصبحت أدرك أن الناجين ليسوا مجرد أرقام إحصائية - بل إنهم بشر يتشاركون ليس فقط بالذكريات الأليمة بل أيضاً بتجربة التعافي المفرحة. وتعلمت أنه عندما تعمل وكالات إنفاذ القانون مع الناجين والمنظمات غير الحكومية التي تساعدهم، يتم تفكير شبكات الاتجار بالبشر وتمكين الضحايا ومنحهم القدرة.

لقد حققت حركة مكافحة الاتجار بالبشر الدولية تقدماً كبيراً في العقد الماضي. وحول العالم، أسفرت الشراكات الجديدة بين قوات الشرطة والمنظمات غير الحكومية عن نظر المحاكم في آلاف الدعاوى المتعلقة بـالاتجار بالبشر، وأسفر تركيز جديد على حقوق الضحايا عن مساعدة الآلاف العديدة من الضحايا.

إلا أنه لا يزال أمامنا الكثير الواجب عمله. فكما وثق هذا التقرير ودراسة مسحية حديثة للأمم المتحدة، لم ترفع دول كثيرة أي دعوى أمام محاكمها بموجب قوانينها الخاصة بالاتجار بالبشر، كما أنه لا تتم مقاضاة سوى عدد قليل من حالات الاتجار بالعمال. كما أن المنظمات غير الحكومية التي تقدم الحمايات باللغة الأهلية، بما فيها المأوى المستديم وبرامج إعادة التأهيل - تأثرت سلبياً مع إحساس الدول المانحة والمحسنين بالإرهاق نتيجة ضغط الأزمة المالية العالمية.

غير أنه لن يتم تحقيق كل التقدم من خلال البرامج أو المحاكمات والإجراءات الجنائية . فتقديراً، يجب علينا الغوص إلى أعماق إنسانية كل شخص وإدراك كيفية استغلال المتاجرين بالبشر لمواطن ضعف ضحاياهم لاستعبادهم، سواء كان ذلك في الحقوق أو المصانع أو المنازل أو في بيوت الدعارة.

وبشكل مماثل، يجب علينا أن ننظر إلى أبعد من عمليات التنقل والهجرة والنزوح التي تشكل صفة مميزة للكثير جداً من حالات الاتجار بالبشر وأن نركز على الخدمة الإجبارية التي يضعها بروتوكول باليرسون وغيره من الاتفاقيات الدولية في صميم هذه الظاهرة.

وهناك عدد يفوق الحصر من الأشخاص الذين يعملون في جميع أنحاء العالم في ظروف عبودية ويعانون بصمت، شاعرين أنهم في فخ لا يستطيعون الإفلات منه وأنهم وحدهم في محنتهم لا سند ليجاؤن إليه . وبالنسبة لعدد مفرط منهم، يعني التفكير بالشرطة الشعور بالخوف لا الأمل الواعد بالإنقاذ.

ولو فكر هؤلاء الأشخاص بالفرار ، فلين ذلك يعني بالنسبة لهم انطلاقه إلى المجهول لا يجرأون على القيام بها نظراً لأن الكثرين جداً منهم لا يعرفون أن هناك منظمات غير حكومية جاهزة لمساعدتهم إن هم غادروا مكانتهم . وهذا التقرير هو قصتهم. إنه قصة الحكومات والمنظمات والأفراد الذين يوفرون لمثل هؤلاء الناجين فرصة للتمتع بالحرية . ونحن إذ نسعى إلى شراكة عالمية لإلغاء الاسترقاق المعاصر ، نسعى إلى ذلك في سبيلهم ، بروح من إنسانية مشتركة تجمع بيننا .

المخلص،

السفير لويس سيدباكا

## جدول المحتويات

20-	5
10-	..... <b>تقرير عام 2009 عن الهدف</b>
5	..... تحديد مفهوم الاتجار بالبشر
5	..... نطاق وطبيعة الرق في يومنا الحاضر
6	..... تركيز تقرير الاتجار بالبشر لعام 2009
6	..... المنهجية
7	..... <b>الأشكال الرئيسية للمتاجرة بالبشر</b>
14-10	..... العمل القسري .....
10	..... العمل المقيد .....
11	..... عبودية الدين والاسترقاق اللازمي بين العمال المهاجرين .....
11	..... الاسترقاق المنزلي اللا إرادى .....
11	..... التشغيل القسري للأطفال .....
12	..... تجنيد الأطفال .....
12	..... الاتجار بالجنس .....
13	..... الاتجار بالأطفال للاستغلال الجنسي والانتهاكات ذات الصلة .....
13	..... <b>سبل المواجهة الثلاثية: المعاقبة والحماية، والمنع</b> .....
16-	14 .....
14	..... معاقبة المذنبين بالاتجار بالبشر .....
15	..... حماية الضحايا بطريقة كافية .....
16	..... المنع: أضواء على معالجة أمر الطلب .....
20-	17 .....

## **مقدمة** تقرير عام 2009 حول الاتجار بالبشر:

### **- هدف:**

من المفروض على وزارة الخارجية، قانوناً، رفع تقرير سنوي إلى الكونغرس الأمريكي حول جهود الحكومات الأجنبية في القضاء على أشكال الاتجار بالبشر. والتقرير الحالي هو التقرير السنوي التاسع حول المتاجرة بالبشر. والمقصود منه هو رفع مستوى الوعي في جميع أنحاء العالم بظاهرة الاتجار بالبشر عن طريق تسليط ضوء جديد على جوانب مختلفة في المشكلة وإبراز جهود المجتمع الدولي الفردية والمشتركة، بالإضافة إلى تشجيع الحكومات الأجنبية على اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر.

يوجه القانون الأمريكي لحماية ضحايا الاتجار بالبشر للعام 2000 ، وتعديلاته، مساعي مكافحة الاتجار بالبشر. وقد تم سن أحدث التعديلات التي أدخلت على هذا القانون في شهر كانون الأول/ديسمبر 2008. والغرض من هذا القانون هو معاقبة المتاجرين، وحماية ضحاياهم، ومنع حصول عمليات الاتجار بالبشر. والهدف النهائي لهذا التقرير، ولسياسة الحكومة الأمريكية في محاربة الاتجار بالبشر، هو تحرير الضحايا من هذا الشكل المعاصر من الاسترقاق.

يشكل الاتجار بالبشر قضية متعددة الأبعاد. فهو جريمة تحرم الناس من حقوقهم الإنسانية وحرياتهم، وتزيد الأخطار العالمية على الصحة، وتختذل شبكات الجريمة المنظمة المتزايدة، ويمكنها أن تؤدي إلى استدامة مستويات الفقر وتعيق التنمية في مناطق معينة.

وللاتجار بالبشر تأثيرات مدمرة. فقد يتعرض الضحايا لأذى جسدي وعاطفي وللاغتصاب ولتهديدات موجهة إليهم أو إلى أفراد عائلاتهم، وحتى للموت. لكن تأثير الاتجار بالبشر يمتد إلى الضحايا الأفراد؛ فهو يقوض الصحة والسلامة والأمن في جميع الدول التي يصيّبها.

تبفل مجموعة متزايدة العدد من الدول جهوداً مهمة للقضاء على هذه الجريمة الشنيعة. ويحدد القانون الأمريكي لحماية ضحايا الاتجار بالبشر المعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر. والدول التي لا تبذل جهوداً ذات شأن كي تستوفي المعايير الدنيا تحصل على تصنيف في "الفئة 3" في هذا التقرير. ويمكن لهذا التصنيف أن يحفز الولايات المتحدة إلى التوقف عن تقديم أي مساعدات خارجية إلى تلك الدولة باستثناء المساعدات الإنسانية والمساعدات المرتبطة بالتجارة.

ويبين تقرير الاتجار بالبشر، في سياق تقييمه لجهود الحكومات الأجنبية، سبل مواجهة الاتجار الثلاثة: المقاومة والحماية والمنع. لكن اعتماد نهج يركز على الضحية في مواجهة الاتجار بالبشر يتطلب أيضاً الاهتمام بسبل معالجة الضحية الثلاثة: الإنقاذ وإعادة التأهيل وإعادة الدمج في المجتمع. وسوف يشجع تبادل المعلومات حول أفضل الممارسات في هذه المجالات الحكومات على عدم التوقف عند عملية إنقاذ الضحايا الأولى بل تخطيّها إلى إعادة الكرامة إليهم ومنحهم الأمل بحياة مثمرة.

### **تحديد مفهوم الاتجار بالبشر**

يحدد قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر " أشكال الاتجار بالبشر الخطيرة" على أنها:

أ - الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي حيث يتم الدفع إلى ممارسة الجنس لأغراض تجارية عن طريق استعمال القوة أو الاحتيال أو الإكراه، أو حيث يكون الشخص الذي حُرِض على ممارسة ذلك دون سن الثامنة عشرة. أو

ب - تجنيد شخص أو إيواؤه أو نقله أو توفيره أو الحصول عليه للعمل أو لتقديم خدمات، عن طريق استعمال القوة أو الاحتيال أو الإكراه، لغرض إخضاع الضحية لخدمة لا إرادية أو العمل سخرة أو العمل المقيد الذي يتم مقابل دين ويعرف بعوبية الدين.

ليس من الضروري أن يتم نقل الضحية جسدياً من موقع إلى آخر كي يكون قد تم وقوع الجريمة وفقاً لهذا التعريف.

### نطاق وطبيعة الاسترقة في يومنا الحاضر

القاسم المشترك في سيناريوهات الاتجار بالبشر هو استعمال القوة أو الإكراه لاستغلال شخص من أجل تحقيق الأرباح. ويمكن للمتاجرين إخضاع ضحاياهم للاستغلال في العمل أو للاستغلال الجنسي أو للأمراء معاً. ويشمل الاتجار بالبشر من أجل الاستغلال في العمل، وهو نوع الاتجار بالبشر الذي يقع فيه أكبر عدد من الضحايا، امتلاك العبيد التقليدي والعمل القسري وعوبية الدين. أما الاتجار بالبشر من أجل الاستغلال الجنسي فهو يشمل عادة الاستغلال في صناعة الجنس التجاري. وفي حالات أخرى، يستغل أفراد الضحايا في المنازل الخاصة حيث يطالبونهم في كثير من الأحيان بممارسة الجنس بالإضافة إلى العمل. ويمكن أن يكون استعمال القوة أو الإكراه إما مباشراً وعنيناً أو نفسياً.

وهناك مجموعة واسعة متباينة من التقديرات حول نطاق وضخامة الاسترقة في الوقت الحاضر. وتقدر منظمة العمل الدولية - وهي وكالة الأمم المتحدة المكلفة معالجة المسائل المتعلقة بمعايير العمل، والتوظيف، والحماية الاجتماعية - أن هناك في أي وقت من الأوقات 12.3 مليون بالغ و طفل على الأقل يخضعون للعمل القسري أو العمل المقيد أو الاسترقة الجنسي التجاري.

وتقدر منظمة العمل الدولية أن هناك، بين هؤلاء الضحايا، ما لا يقل عن 1,39 مليون ضحية للاسترقة الجنسي التجاري، ومن يتم نقلهم عبر الحدود إلى دول مختلفة ومن يتم الاتجار بهم داخل بلددهم. ونقول منظمة العمل الدولية إن النساء والفتيات يشكلن نسبة 56 بالمائة من مجموع ضحايا العمل القسري. ويقترب المتاجرون بالبشر الناس الضعفاء. وهم يستهدفون الرجال والنساء والأطفال الضعفاء، ويستعملون لإغرائهم حيلاً مبتكرة لا ترحم تهدف إلى خداع الضحايا المحتملين وإرغامهم وكسب ثقفهم. وكثيراً ما تتضمن هذه الخدعة وعداً بحياة أفضل من خلال توفير الوظائف وفرص تحصيل العلم أو الزواج.

وجنسيات ضحايا عمليات الاتجار بالبشر متنوعة بمثيل تنويع الثقافات في العالم. فبعض الضحايا يغادر دولاً نامية سعيًا وراء تحسين وضعه المعيشي من خلال ممارسة أعمال لا تتطلب مهارات كبيرة في دول أكثر ازدهاراً. ويقع آخرون ضحايا للعمل القسري أو العمل المقيد في بلادهم نفسها. والنساء التوافقات إلى مستقبل أفضل يتأثرن بسرعة بوعود العمل في الخارج كمربيات أطفال أو مدبرات شؤون منازل أو نادلات أو عارضات أزياء. وهي وظائف يحولها المتاجرون بالبشر إلى كابوس من البغاء القسري الذي لا سبيل للإفلات منه. وتعطي بعض العائلات أطفالها إلى راشدين، غالباً ما يكونون من الأقرباء، يعدون بتعليمهم وتوفير الفرص لهم. لكنهم يقومون بذلك ببيع الأطفال في أسواق الاسترقة مقابل المال. لكن الفقر وحده لا يفسر هذه المأساة التي يدفع عجلة نشاطاتها محتالون يتظاهرون بالبحث عن عمال وأصحاب عمل مزيفون ومسؤولون رسميون فاسدون يسعون إلى جني الأرباح من يأس الآخرين الذي يدفعهم إلى التهور .

تقرير الاتجار بالبشر هو التقرير الأكثر شمولاً في العالم حول جهود الحكومات في محاربة الأشكال الخطيرة من الاتجار بالبشر. وهو يتناول الدول التي تم تحديدها على أنها دول مصدر، أو دول عبور، أو دول مقصد لضحايا الاتجار بالبشر. ويمثل تقرير العام 2009 نظرة محدثة شاملة على طبيعة ونطاق الاتجار بالبشر والمجموعة الكبيرة من الإجراءات التي تتخذها الحكومات حول العالم لمواجهته والقضاء عليه.

يغطي تقرير الاتجار بالبشر الفترة من شهر نيسان/أبريل 2008 إلى شهر آذار/مارس 2009. وخلال هذه الفترة ومنذ إصدار قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، شهدت المعركة ضد الاتجار بالبشر حدثاً هاماً يشكل معلماً في تاريخها، إذ سن أكثر من نصف دول العالم قوانين جنائية تحظر كل أنواع الاتجار بالبشر. وفي السنة الماضية فقط، سنت 26 دولة قوانين جديدة لمحاربة الاتجار بالبشر، تخطى بعضها المعايير الدنيا المبينة في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر وبروتوكول الأمم المتحدة لعام 2000 الخاص بالاتجار بالبشر من خلال تقديم التعويض لضحايا الاتجار بالبشر عن طريق الإجراءات القضائية في المحاكم وغيرها من الحمايات.

كما اتصفت السنة الماضية بظهور بداية أزمة مالية عالمية تلوح بشبح ازدياد الاتجار بالبشر في مختلف أنحاء العالم. فنتيجة لهذه الأزمة، يبدو اتجاهان متزامنان، هما تقلص الطلب في العالم على العمالة وارتفاع عدد العمال المستعدين للمخاطرة حتى إلى حد أكبر في سبيل الفرص الاقتصادية، وأكأنهما طريقة ستؤدي إلى زيادة حالات العمل القسري بالنسبة للعمال المهاجرين وللنساء في الدعارة.

وبما أنه من المرجح أن الاتجار بالبشر قد انتشر إلى كل دولة في العالم، فإن إغفال ذكر دولة ما في التقرير قد لا يشير إلا إلى عدم توفر معلومات كافية عنها. ويصف الجزء المتعلق بكل دولة من الدول نطاق وطبيعة مشكلة الاتجار بالبشر، وجهود الحكومة في مكافحة الاتجار. كما يحتوي كل جزء على تقييم لمدى التزام الحكومة بالمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر كما حددتها قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، ويتضمن مقتراحات لإجراءات حكومية إضافية. ويصف ما تبقى من الجزء المتعلق بالدولة الجهود التي قامت بها الحكومة لتطبيق قوانين محاربة الاتجار بالبشر، وحماية الضحايا، ومنع عمليات الاتجار بالبشر. ويشرح الأساس الذي تم بناء عليه تصنيف الدولة في الفئة 1، أو الفئة 2، أو في قائمة المراقبة في الفئة 2، أو الفئة 3. وبصورة خاصة، يتضمن الجزء المتعلق بالدولة في حال تم تصنيفها في قائمة المراقبة للفئة 2، بياناً إيضاحياً يشرح سبب التصنيف، مستخدماً المعايير الخاصة التي نص عليها قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر بالنسبة للدول الموضوعة في قائمة المراقبة.

## المنهجية

أعدت وزارة الخارجية هذا التقرير مستخدمة المعلومات الواردة من السفارات الأمريكية ومسؤولين في حكومات أجنبية، ومن منظمات غير حكومية ومنظمات دولية، ومن تقارير منشورة، ومن رحلات بحث إلى كل منطقة، ومستخدمة المعلومات المقدمة إلى [tipreport@state.gov](mailto:tipreport@state.gov). وعنوان البريد الإلكتروني هذا الذي أنشأته وزارة الخارجية يمكن المنظمات غير الحكومية والأفراد من تقديم المعلومات الخاصة بالتقدم الذي أحرزته الحكومات في معالجتها أمر الاتجار بالبشر. وقد قدمت السفارات والبعثات الدبلوماسية الأمريكية تقارير حول وضع الاتجار بالبشر والإجراءات الحكومية في البلدان التي تعمل فيها مستندة في تقاريرها إلى أبحاث شاملة تضمنت عقد اجتماعات مع مجموعة كبيرة من المسؤولين الحكوميين المختلفين في البلد ومع ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومسؤولين في المنظمات الدولية وصحافيين وأكاديميين، ومع الناجين من الضحايا.

وبغية جمع مواد تقرير هذا العام، راجعت وزارة الخارجية مصادر معلومات جديرة بالثقة حول كل دولة وقامت جهود كل حكومة في مكافحة الاتجار بالبشر. وكان يشترط في السنوات السابقة، توثيق وجود "عدد هام" (يعرف بأنه 100 أو أكثر) من ضحايا الاتجار بالبشر كي يتم تصنيف الدولة في تقرير الاتجار بالبشر. لكن تمديد نفاذ قانون ولIAM ولبرفورس لحماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2008 ألغى هذا الشرط، فوسع بذلك نطاق الدول المشمولة في تقرير هذه السنة.

وقد عقد بعض الدول مؤتمرات وشكل لجان عمل أو وضع خطط عمل قوية لوضع أهداف لجهود محاربة الاتجار بالبشر. وفي حين أن مثل هذه الجهود مفيدة ويمكن أن تكون بمثابة حافز لنشاطات تطبيق القانون والحماية والمنع الملموسة في المستقبل، إلا أن هذه المؤتمرات والخطط ولجان العمل لا تعطى وزناً كبيراً بمفردها لدى تقييم جهود الدولة. ويركز التقرير اهتمامه بدلاً من ذلك على الإجراءات الملموسة التي اتخذتها الحكومات لمحاربة الاتجار بالبشر، وخاصة إجراءات المقاضة والإدانة وإصدار أحكام السجن بحق المتاجرين بالبشر ، علاوة على إجراءات حماية الضحايا وجهود منع وقوع الاتجار بالبشر.

ولا يعطي التقرير وزناً كبيراً لمسودات القوانين أو مشاريع القوانين التي لم يتم سنها بعد، رغم أنها باللغة الأهمية في زيادة جهود مكافحة الاتجار بالبشر. ويشكل عام، لا يركز التقرير اهتمامه على الجهود الحكومية المنظوية على مدلولات غير مباشرة في ما يتعلق بالاتجار بالبشر، كالجهود العامة لإبقاء الأحداث في المدارس أو برامج التنمية الاقتصادية العامة، رغم أن التقرير يبذل حالياً جهداً أكبر لتحديد مواطن الضعف التي قد تشجع الاتجار بالبشر والإجراءات التي تتّخذها الحكومات لمنع نشاطات الاتجار التي يمكن أن تقع بسبب نواحي الضعف هذه.

وبشكل مماثل، يحاول هذا التقرير أن يبين العوامل المنهجية التي تسهم في وقوع أنواع محددة من الاتجار بالبشر. وتتضمن هذه العوامل سياسات أو ممارسات بالذات، مثل قيام وسطاء التوظيف بطلب مبالغ مفرطة الارتفاع من العمال المهاجرين المحتملين والسياسات الحكومية التي تسمح لأصحاب العمل باحتياز جوازات سفر العمال الأجانب – وهو ما عاملان تم إثبات كونهما يساهمان في وقوع العمل القسري.

## التصنيف حسب الفئات

تصنف وزارة الخارجية كل دولة مشمولة في تقرير الاتجار بالبشر للعام 2009، في واحدة من الفئات الثلاث، حسب ما نص عليه قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر. ويستند هذا التصنيف إلى حجم النشاط الحكومي لمحاربة الاتجار بالبشر أكثر من استناده إلى حجم المشكلة، رغم أن حجم المشكلة عامل مهم هو أيضاً. وتبدأ الوزارة عملية التصنيف بتقييم ما إذا كانت حكومة البلد المعنى تلتزم بشكل كامل بالمعايير الدنيا المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر بخيبة القضاء على الاتجار. وتصنف الحكومات التي تلتزم تماماً بها في الفئة 1. أما بالنسبة للحكومات الأخرى، فتأخذ الوزارة في اعتبارها لدى تصنيفها الحد الذي بذلت فيه الحكومات الجهد لتحقيق الالتزام بهذه المعايير.

وتصنف في الفئة 2 الحكومات التي تقوم بجهود ذات شأن باتجاه تلبية المعايير الدنيا . وتصنف في الفئة 3 الحكومات التي لا تلتزم بالكامل بالمعايير الدنيا ولا تبذل جهوداً ذات أهمية تجاه الالتزام بها تماماً. وأخيراً، تمنع الوزارة في معايير قائمة المراقبة الخاصة ، وفي حال اعتبارها تطبق على دولة ما، تتفق تلك الدولة المصنفة في الفئة 2 إلى قائمة المراقبة للفئة 2.

ويورد قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر ثلاثة عوامل تُعتمد لتحديد ما إذا كان ينبغي تصنيف دولة ما في الفئة 2 (أو قائمة المراقبة في الفئة 2) أو في الفئة 3. وهذه العوامل هي: (1) إلى أي حد تشكل الدولة بلد مصدر أو عبر أو مقصد للأشكال

الخطيرة من الاتجار بالبشر؛ (2) مدى عدم التزام حكومة الدولة بالمعايير الدنيا التي نص عنها قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر بما في ذلك، بشكل خاص، مدى ضلوع المسؤولين والموظفين الحكوميين في الأشكال الخطيرة من الاتجار بالبشر؛ و(3) الموارد والقرارات التي تملكها الحكومة لمواجهة الأشكال الخطيرة من الاتجار بالبشر والقضاء عليها.

## قائمة مراقبة الفئة 2

يفرض قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر إدراج بعض الدول في قائمة مراقبة خاصة، تضم الدول التي:

- (أ) يكون فيها العدد المطلق لضحايا الأشكال الخطيرة من الاتجار بالبشر ذا شأن كبير أو متزايد بشكل مهم؛
- (ب) تحقق في توفير إثبات يؤكد وجود مزيد جهود متساوية لمحاربة الأشكال الخطيرة للاتجار بالبشر تفوق تلك التي بذلت في العام السابق، بما فيها ارتفاع التحقيقات في جرائم الاتجار بالبشر ومقاضاة المتورطين فيها وإدانة المذنبين؛ وارتفاع المساعدات للضحايا؛ وتقلص الأدلة على ضلوع مسؤولين حكوميين في أشكال الاتجار بالبشر الخطيرة؛ أو
- (ج) تم اعتبارها تبذل جهوداً ذات شأن للالتزام تماماً بالمعايير الدنيا على أساس التزامها باتخاذ خطوات إضافية خلال العام التالي.

وتدرج الدول التي ينطبق عليها أحد هذه المعايير في اللائحة التي أسمتها وزارة الخارجية الأمريكية "قائمة المراقبة للفئة 2". وقد جرى تصنيف 40 دولة في قائمة المراقبة للفئة 2 في تقرير حزيران/يونيو 2008، وأعيد تقييم دولتين إضافيتين وأدرجتا في قائمة المراقبة للفئة 2 في تشرين الثاني/نوفمبر 2008. وتم شمل هذه الدول الاثنين والأربعين في "تقييم مؤقت" نشرته وزارة الخارجية في 27 كانون الثاني/يناير 2009.

ومن بين الدول الـ42 التي كانت مصنفة في قائمة المراقبة للفئة 2 لدى صدور التقييم المؤقت، تقدمت 11 دولة إلى الفئة 2 في هذا التقرير في حين تراجعت 4 دول إلى الفئة 3، وبقيت 27 دولة على قائمة المراقبة للفئة 2. وسوف يتم تفحص الأوضاع في الدول المصنفة في قائمة المراقبة الخاصة في هذا التقرير وإعادة تصنيفها في التقييم المؤقت التالي الذي سيرفع إلى الكونغرس الأميركي بحلول الأول من شباط/فبراير 2010.

وتتضمن التعديلات الواردة في تشريع تمديد نفاذ قانون وليرمان ولبرفورس لحماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2008 على أنه سيتم تصنيف أي دولة ظلت مصنفة ضمن قائمة المراقبة للفئة 2 لستين ممتاليتين (بدءاً من تقرير عام 2009) ضمن الفئة 3 ما لم يمتنع الرئيس عن تطبيق هذا البند عليها على أساس أنه يوجد لدى حكومة تلك الدولة، من بين أمور أخرى، خطة مكتوبة للوفاء بالمعايير الدنيا لقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر.

## العقوبات المحتملة للدول المصنفة في الفئة 3

بموجب قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، قد تتعرض حكومات الدول المصنفة في الفئة 3 إلى عقوبات معينة، وقد تمتلك الحكومة الأمريكية وفقاً لذلك عن الاستمرار في تقديم المساعدات لها، باستثناء المساعدات الإنسانية والمساعدات المرتبطة

بالتجارة. وتتعرض الدول التي لا تلتقي مثل هذه المساعدات إلى الحرمان من تلقيها بالإضافة إلى منع تلقيها التمويل لمشاركة موظفي حكوماتها في برامج التبادل التعليمي والثقافي. وتساوفاً مع قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، تواجه الحكومات الخاصة للعقوبات أيضاً معارضه الولايات المتحدة لحصولها على المساعدات (باستثناء المساعدات الإنسانية وتلك المتعلقة بالتجارة، ومساعدات معينة مرتبطة بالتنمية) من مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وسوف يبدأ تنفيذ العقوبات المفروضة في 1 تشرين الأول/أكتوبر، 2009، إلا أنه يمكن إلغاء جميع العقوبات التي يفرضها قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر أو بعضها بناء على قرار من الرئيس بلن تقييم مثل هذه المساعدات إلى الحكومة من شأنه أن يعزز أهداف القانون أو أنه يقدم المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية بطريقة أخرى. وينص قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر أيضاً على إمكانية الامتناع عن فرض العقوبات عند الضرورة لتجنب حصول تأثيرات سلبية لا يستهان بها تؤدي الغثاث السكانية الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال. ولا يتم فرض العقوبات في حال توصل الرئيس، بعد صدور هذا التقرير ولكن قبل فرض العقوبات، إلى أن حكومة ما أصبحت ملتزمة بالمعايير الدنيا، أو أنها تقوم بجهود ذات شأن تجاه تحقيق الالتزام بها.

لا يعتبر أي تصنيف في أي فئة تصنيفًا ثابتاً على الدوام. فبإمكان كل دولة تعاني من مشكلة اتجار بالبشر لا يستهان بها، بما في ذلك الولايات المتحدة، القيام بالمزيد من الجهد. ويتعين على جميع الدول مواصلة، ومضاعفة، الجهود التي تبذلها لمحاربة الاتجار بالبشر.

### كيف يستعمل هذا التقرير

يمثل هذا التقرير أداة دبلوماسية تستعملها الحكومة الأمريكية لتشجيع الحوار المتواصل وللمساعدة في تركيز الموارد على برامج وسياسات المقاضة والحماية والمنع. ويقدم التقرير في الأجزاء الخاصة بكل دولة من الدول التي تم تصنيفها توصيات محددة لتسهيل التقدم في المستقبل. وسوف تواصل وزارة الخارجية مباحثاتها مع الحكومات بشأن ما ورد في التقرير بغية تعزيز الجهود التعاونية الهدافة إلى اجتثاث الاتجار بالبشر.

وسيكون التقرير في العام القادم بمثابة مرشد يسعي الجوهر على مجموعة من برامج مكافحة الاتجار بالبشر التي يديرها مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر علاوة على هيئات أخرى في الحكومة الأمريكية، مثل مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية، وزارات العمل، والعدل، والصحة والخدمات الإنسانية. وتأمل الوزارة بأن يشكل التقرير حافزاً لمزيد من الجهود الحكومية وغير الحكومية لمحاربة الاتجار بالبشر حول العالم.

### الأشكال الرئيسية للمتاجرة بالبشر

#### العمل القسري

بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية حول حالات العمل القسري، يشكل الاتجار بالبشر لغرض العمل القسري أكثر أشكال المتاجرة وقوعاً. وقد ينشأ العمل القسري، المعروف أيضاً بـال العبودية اللاحادية، نتيجة انتهاز أصحاب العمل عديمي الضمير وجود فجوات في تطبيق القانون لاستغلال الصعفاء من العمال. ويصبح هؤلاء العمال أكثر عرضة للوقوع ضحايا لممارسات العمل القسري بسبب المعدلات العالية للبطالة، أو الفقر، أو الجريمة، أو التمييز، أو الفساد، أو التزاعات السياسية، أو القبول الثقافي لهذه الممارسات. ويكون المهاجرون معرضين بشكل خاص للوقوع ضحايا لهذا الاتجار، إلا أنه يتم إجبار الأشخاص

أيضاً على القيام بالعمل القسري في بلدانهم. ويتم في الكثير من الأحيان إخضاع ضحايا العمل القسري أو العمل المقيد من الإناث، وخاصة النساء والفتيات المستعبدات في العمل في الخدمة المنزلية، للاستغلال الجنسي أيضاً.

والعمل القسري هو شكل من أشكال الاتجار بالبشر يكون اكتشافه وتقدير عدد حالاته أصعب في الكثير من الأحيان من تحديد وتقييم عدد حالات الاتجار لغرض الاستغلال الجنسي تجاريًا. فقه لا تكون نفس الشبكات الإجرامية المستفيدة من المتاجرة بالجنس عبر الحدود الدولية ضالعة فيه، بل يكون الضالعون فيه أفراداً يخضعون العمل للعبودية الالإرادية، ربما عبر العمل القسري في المنازل أو في المصانع.

### العمل المقيد

أحد أشكال الإجبار أو الإكراه هو استعمال سند دين أو دين لإخضاع شخص للاستعباد. ويشار إلى هذا الشكل في القانون والسياسة على أنه "عمل مقيد" أو " العبودية الدين". ويعظر القانون الأميركي عبودية الدين، كما أن العمل المقيد ورد في بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بالتجارة بالبشر كشكل من أشكال الاستغلال المرتبطة بالتجارة بالبشر. ويقع العديد من العمل حول العالم ضحايا عبودية الدين عندما يستغل المتجرون بالبشر أو وسطاء التوظيف، بصورة مخالفة لقانون، فرضاً استداته العامل كجزء من شروط توظيفه.

وقد يرث العمال الدين في أنظمة العمل المقيد التقليدية إلى حد أكبر. ففي جنوب آسيا، على سبيل المثال، يستبعد نظام العمل المقيد التقليدي أعداداً هائلة من الناس من جيل إلى جيل. وقد خلص تقرير أصدرته، في شهر كانون الثاني/يناير 2009 ، المنظمة الدولية لمناهضة العبودية، وهي منظمة غير حكومية مقرها لندن، إلى أن هذا النوع من العمل القسري الذي كان في الماضي محصوراً ضمن القرى قد بدأ ينتشر في مناطق حضرية في المنطقة، بدلاً من أن يتقلص على المستوى الإجمالي، نتيجة للتنمية والتحديث.

### العبودية الدين بين العمال المهاجرين

يثير كون العمال المهاجرين عرضة للوقوع ضحايا لخطط الاتجار بالبشر الفاق بشكل خاص نظراً لضخامة عددهم في بعض المناطق. وهناك ثلاثة عوامل يمكن أن تساهم في العملية: (1) خرق عقود العمل؛ (2) القوانين المحلية غير الملائمة التي تحكم توظيف العمال المهاجرين، و(3) تحويل هؤلاء العمال بشكل متعمد أعباء ديون وتكاليف استغلالية غالباً ما تكون غير مشروعة في بلد المصدر، بدعم في حالات كثيرة من وكالات العمل وأصحاب العمل في بلد المقصود.

ولا يشكل خرق عقود العمل أو ظروف العمل الخطرة بحد ذاتهما استعباداً غير طوعي. ولكن استعمال القوة ضده العامل أو التهديد باستعمال القوة الجسدية أو تقييد حرية حركته لإبقاء العامل مستمراً في العمل قد تحول وضعماً إلى حالة عمل قسري. ويمكن للتکالیف المفروضة على العمال للحصول على "امتیاز" العمل في الخارج أن تجعلهم عرضة للوقوع في فخ عبودية الدين. وفي حين أن التکالیف وحدها لا تشكل عبودية دين، إلا أنه يمكنها أن تؤدي، عندما تصبح مفرطة وتطوي على استغلال من قبل أصحاب العمل من عديمي الضمير في بلد المقصود، إلى خدمة لا إرادية وعبودية.

### الاسترقاق المنزلي اللا إرادي

هناك نمط فريد من العمل القسري هو عمل الخدم رغم إرادتهم في الخدمة المنزلية، حيث يكون مكان عمل العمال غير رسمي، ومتصلًا بمكان سكنهم بعد أوقات العمل، ولا يشملون فيه عمال آخرون. وتساعد مثل هذه البيئة على حدوث الاستغلال نظرًا لكون السلطات لا تستطيع تفتيش الممتلكات الخاصة بنفس سهولة تفتيشها لأماكن العمل العامة. وفي بعض الدول، يعمل عدد كبير من الأطفال المحليين، يكونون عادة من مناطق ريفية أقل نمواً وتقدمًا في البلاد، في مساكن العائلات الحضرية كخدم منازل. وقد يكون بعضهم عرضة لظروف الاستعباد الالهادى في خدمة المنازل.

ويتم جلب العمال المهاجرين الأجانب [المعروفين في بعض الدول بالعاملة الوافدة]، وهم عادة نساء، من دول أقل نمواً وتقدمًا في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، للعمل كخدمات ومشرات على شؤون المنزل والعائلة في بلدان أكثر نمواً مثل الدول الخليجية ودول المشرق العربي وมาيلزيا وسنغافورة وتايوان وأوروبا والولايات المتحدة. لكن الكثير من هذه الأماكن لا يوفر للخدم العاملين في المنازل نفس الحماية القانونية الموفرة للعمال الأجانب في القطاعات الأخرى.

وبدون الحماية، قد تكون هناك أمام العاملين الأجانب في خدمة المنازل خيارات أقل لطلب المساعدة لدى مواجهة تهديدات من أرباب العمل باستخدام العنف، أو استخدامه فعلاً، ضدهم. وفي حال احتجازهم في المنزل، إما من خلال تقييدهم فعلاً أو من خلال احتجاز بطاقات هويتهم ووثائق سفرهم، قد يجدون أنه من الصعب جداً عليهم الاتصال بمنظمات غير حكومية أو بالسلطات الحكومية طلباً للمساعدة نظراً لقلة وعيهم وخوفهم من أرباب العمل.

وتتطلب درجة الضعف العالية هذه تطبيقاً نشطاً للقوانين وحماية قوية للضحايا عند وجود خدم المنازل في ظروف العبودية الالهادى مجردين على الخدمة في المنازل. أما خدم المنازل الذي يختارون الهرب من أرباب العمل الذين يسيئون معاملتهم فيعتبرون أحياناً "فارين" وينظر إليهم على أنهم مجرمون، رغم أنه ينبغي اعتبارهم ضحايا محتملين للاتجار بالبشر.

### **التشغيل القسري للأطفال**

تقر معظم المنظمات الدولية والقوانين المحلية بأنه يجوز للأحداث ممارسة أعمال خفيفة بصورة مشروعة. إلا أن هناك توافقاً متعاظماً في الرأي على ضرورة استئصال أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وتعتبر عمليات بيع الأطفال والمتاجرة بهم وإيقاعهم في شراك العمل المقيد والعمل القسري من أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وأي طفل يتعرض للاسترداد الالهادى أو عبودية الدين أو عمل السخرة أو الاستبعاد من خلال استعمال القوة ضده أو الاحتيال أو الإكراه هو ضحية للاتجار بالبشر بغض النظر عن مكان حدوث ذلك الاستغلال. ومن المؤشرات على احتمال وقوع التشغيل القسري للأطفال الحالات التي يهدو فيها الطفل في عهدة شخص من غير عائلته يشغلها في عمل يدر المنفعة المالية على أشخاص خارج عائلة الطفل ولا يوفر للطفل خيار المغادرة.

### **تجنيد الأطفال**

تجنيد الأطفال مظهر فريد وقاس للمتاجرة بالبشر يتم فيه التجنيد غير الشرعي للأطفال، في كثير من الأحيان من خلال اللجوء إلى القوة أو الاحتيال أو الإكراه، لاستغلالهم في العمل أو للاستغلال الجنسي في مناطق النزاعات المسلحة. ويمكن أن يكون مقترباً من هذه الجرائم قوات حكومية، أو منظمات شبه عسكرية، أو مجموعات المتمردين. وفي حين أن أكثرية الجنود الأطفال هم أحداث تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة، ربما يكون قد تم تجنيد بعضهم واستخدامهم للقتال في المعارك بصورة غير مشروعة، فإن عمر بعضهم الآخر لا يتجاوز السابعة أو الثامنة، وهو أمر غير مشروع وفقاً للقانون الدولي.

وبالرغم من استحالة التوصل إلى تحديد دقيق لعدد الأطفال في القوات والجماعات المسلحة، يقدر الافتلاف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال بأن هناك عشرات الآلاف من الأطفال المستغلين في مناطق النزاع المسلح. ويتوارد الجنود الأطفال في جميع أنحاء العالم. ووفقاً للأمم المتحدة، استخدمت 57 جماعة مسلحة أطفالاً عام 2007، وهو عدد أكبر من الـ 40 جماعة مسلحة فقط التي استخدمتهم في عام 2006.

ويتم اختطاف الكثير من الأطفال لاستخدامهم كمقاتلين. ويُجبر آخرون بصورة غير مشروعة على العمل كحملة وطهاة وحراس وخدم وسعة وجواسيس. وتُجبر الصبايا الصغيرات على الزواج أو على ممارسة الجنس مع المقاتلين. وكثيراً ما يتعرض الجنود الأطفال من الجنسين للإعتداءات الجنسية وهم معرضون جداً للإصابة بالأمراض التي تنتقل عدواها عبر ممارسة الجنس.

وقد أجبر بعض الأطفال على ارتكاب أعمال وحشية ضد عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية. وكثيراً ما يتعرض الجنود الأطفال للقتل أو الإصابة بجروح ويعاني من يقى منهم على قيد الحياة من خدمات متعددة ونذوب نفسية. ويصاب نمو الجنود الأطفال بأذى وأضرار لا يمكن معالجتها، في حين أن مجتمعاتهم المحلية كثيراً ما ترفضهم لدى عودتهم إليها.

وظاهرة الجنود الأطفال ظاهرة عالمية. ففي حين أن المشكلة هي على أخطر ما يكون في أفريقيا وأسيا ، إلا أن المجموعات المسلحة في مناطق النزاع الأخرى تستخدم هي أيضاً الأطفال بصورة غير قانونية. ويجب أن تعمل جميع الدول مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لنزع السلاح من هؤلاء الأطفال الجنود غير المشروعين وتسريرهم وإعادة دمجهم في المجتمع.

### الاتجار بالجنس

يشكل الاتجار بالبشر لغرض الاستغلال الجنسي التجاري جزءاً مهماً من مجمل عمليات الاتجار بالبشر. ويكون الشخص ضحية الاتجار به لأغراض جنسية عندما يجبر أو يكره أو يخدع لممارسة الدعارة أو يجبر على الاستمرار في ممارسة الدعارة. وكل من ساهم في تجنيد ونقل وإيواء واستلام أو الحصول على الشخص لذلك الهدف يعتبر مقتول للجريمة اتجار بالبشر. كما يمكن أن يحصل الاتجار لغرض الاستغلال الجنسي في نفس الوقت الذي تخضع فيه الضحية لعبودية الدين حيث ترجم النساء والفتيات على الاستمرار في ممارسة البغاء عبر استخدام "الدين" غير الشرعي الذي يزعم أنهن أصبحن مدينات به نتيجة نقلهن أو بتوظيفهن – أو كـ"ثمن" دفع لشرائهن – والذي يصر المستغلون على أنه يتعين على الضحية تسديده قبل أن تستطيع استعادة حريتها.

### الاتجار بالأطفال للاستغلال الجنسي والانتهاكات ذات الصلة

يؤدي تحليل الاتجار بالأطفال للاستغلال الجنسي في الكثير من الأحيان إلى التطرق إلى أصناف أخرى من استغلال الأطفال. ويحاول الدليل التالي إيضاح ما يعالج تقرير الاتجار بالبشر.

**الاتجار بالأطفال للاستغلال الجنسي:** بحسب تقديرات اليونيسيف، يخضع عدد يصل إلى مليوني طفل لممارسة البغاء في التجارة العالمية للجنس بقصد الربح التجاري. وتفرض الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية تجريم الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ويحظر القانون الأميركي وبروتوكول الأمم المتحدة الخاص بالاتجار بالبشر استعمال الأطفال في تجارة الجنس. ولا يمكن أن تكون هناك أي استثناءات أو تبريرات اقتصادية واجتماعية أو ثقافية تحول دون إنقاذ الأطفال من الاسترقاق الجنسي ..

ويؤدي الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال إلى تداعيات مدمرة على القاصرين تشمل الصدمات الجسدية والنفسية التي تدوم طويلاً، والمرض (بما في ذلك مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز)، والإدمان على المخدرات، والحمل غير المرغوب فيه، وسوء التغذية، والنبد من المجتمع، وربما الموت.

**الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال** هو الاستغلال الجنسي للأطفال بغية أرباح تجارية يجنحها شخص/أشخاص ما. ويشمل الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال جميع أنواع دعارة الأطفال وجميع النشاطات الإباحية التي يستخدم فيها الأطفال. وهذه لا تعتبر اتجاراً بالبشر بذاتها لأن بعض أشكال الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال مثل النشاطات الإباحية التي يشارك فيها الأطفال لا تشكل دوماً نوعاً من أنواع الاتجار بالبشر. ومع ذلك فإن أغلب أشكال الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال هي شكل من أشكال الاتجار بالبشر، كالاتجار الجنسي بالأطفال.

**السياحة لممارسة الجنس مع الأطفال** هي نوع من أنواع "الطلب" على ضحايا الاتجار بالأطفال لغرض الجنس التجاري. وينخرط فيها أشخاص يسافرون من بلدـهمـ وهو في أحيان كثيرة بلدـيعتبرـ فيه الاستغلال الجنسي للأطفال غير قانوني أو بغرض تقافـياـ إلى بلد آخر ليمارسوا الجنس التجاري مع أطفالـ. وتشكل السياحة لممارسة الجنس مع الأطفال اعتداء فاضحاً على كرامة الأطفال وشكلاً من أشكال الإيذاء العنيف للأطفالـ. وكثيراً ما تنتهي هذه السياحة على اتجار بالبشرـ، إذ إنه تم على الأرجح ارتكاب جريمة الاتجار بالأشخاص عند توفير الطفل ليستغله السائح جنسياـ.

**مناقشة السياحة لممارسة الجنس مع الأطفال في تقرير الاتجار بالبشر:** يتم ذكر الجهود التي تتخذها حكومة ما لمنع مواطنـيها من السفر إلى الخارج للقيام بـسياحة ممارسة الجنس مع الأطفالـ بما في ذلك مقاضاة السياح الذين يـدعـىـ قـيـامـهمـ بممارسة الجنس مع الأطفالـ بسبب التصرف الذي ارتكـبوـهـ خارجـ البلدـ فيـ قـسـمـ "ـالـمـنـعـ"ـ فيـ جـزـءـ التـقـرـيرـ المـخـصـصـ لـذـلـكـ الـبـلـدـ. وبطريقة مماثلةـ، يتم ذكر جهود حـكـومـةـ دـولـةـ "ـمـقـدـصـ"ـ لـعـاقـبـةـ الـمـوـاـطـنـيـنـ الـأـجـانـبـ عـلـىـ جـرـائـمـ سـيـاحـةـ جـنـسـيـةـ معـ الـأـطـفـالـ. أنهـ اـرـتـكـبـوهـاـ فيـ قـسـمـ "ـالـمـنـعـ"ـ فيـ جـزـءـ التـقـرـيرـ المـخـصـصـ لـذـلـكـ الدـوـلـةـ بـوـصـفـهـ جـهـداـ يـرـميـ إـلـىـ "ـتـقـليـصـ الـطـلـبـ عـلـىـ نـشـاطـاتـ تـجـارـةـ الـجـنـسـ"ـ بـشـكـلـ عـامـ. ويـتمـ التـنـوـيـهـ بـجـهـودـ حـكـومـةـ نفسـ الـبـلـدـ "ـمـقـدـصـ"ـ لـعـاقـبـةـ الـاتـجـارـ بـالـأـطـفـالـ لـغـرضـ الـاستـغـالـ الجنـسـيـ. التـجـارـيـ منـ قـبـلـ أيـ شـخـصـ. السـائـحـ الـأـجـنبـيـ أوـ الـمـوـاـطـنـ الـمـحـلـيـ. فيـ قـسـمـ الـمـلـاـحـقـةـ الـقـضـائـيـةـ فـيـ الـجـزـءـ الـمـتـعـلـقـ بـذـلـكـ الـبـلـدـ.

### سبل المواجهة الثالثة: المقاضاة والحماية والمنع

يحل تقرير الاتجار بالبشر لعام 2009 جهود الحكومـاتـ الأـجـنبـيةـ فيـ مـكـافـحةـ الـاتـجـارـ بالـبـشـرـ عنـ طـرـيقـ تـفـحـصـ جـهـودـهاـ فيـ مـعـاقـبـةـ مـرـتكـبـيـ الـاتـجـارـ، وـحـمـاـيـةـ الضـحـاـيـاـ، وـمـنـ وـقـعـ الـاتـجـارـ. وـالـتـحـلـيلـ مـبـنـيـ عـلـىـ أـسـاسـ الـمـعـايـيرـ الـقـيـاسـيـةـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ فيـ قـانـونـ حـمـاـيـةـ ضـحـاـيـاـ الـاتـجـارـ بالـبـشـرـ.

#### معاقبة المذنبين بالاتجار بالبشر

تدعـوـ المـعـايـيرـ الـدـنـيـاـ الـوـارـدـةـ فـيـ قـانـونـ حـمـاـيـةـ ضـحـاـيـاـ الـاتـجـارـ بالـبـشـرـ الـحـكـومـاتـ الـأـجـنبـيةـ إـلـىـ حـظـرـ جـمـيعـ أـشـكـالـ الـاتـجـارـ بالـبـشـرـ وـفـرـضـ عـقـوبـاتـ تـكـونـ صـارـمـةـ بـمـاـ فـيـهـ الـكـفـاـيـةـ لـرـدـعـ عـنـ اـرـتـكـابـ الـجـرـيمـةـ وـتـعـكـسـ بـصـورـةـ مـلـائـمـةـ طـبـيـعـةـ الـجـرـيمـةـ الشـنـيـعـةـ، وـإـلـىـ مـعـاقـبـةـ الـمـذـنـبـينـ الـمـدـانـيـنـ بـارـتـكـابـ هـذـهـ الـجـرـائمـ بـشـدـةـ.

**العقوبات المحددة قانوناً:** تعتبر وزارة الخارجية، لدى تقـيـيـهاـ لـجهـودـ الـحـكـومـاتـ الـأـجـنبـيةـ فيـ مـكـافـحةـ الـاتـجـارـ بالـبـشـرـ لـوضـعـ تـقـرـيرـ الـاتـجـارـ بالـبـشـرـ، أـنـ اـنـسـجـاماـ مـعـ اـنـقـافـيـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـمـكـافـحةـ الـجـرـيمـةـ الـعـابـرـةـ لـلـحـدـودـ لـعـامـ 2000ـ (ـالـتـيـ الـحـقـ بـهـاـ بـرـوـتـوكـولـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ حـولـ الـاتـجـارـ بالـبـشـرـ)، يـجبـ أنـ تـشـمـلـ الـعـقـوبـاتـ الـجـنـائـيـةـ لـلـلتـزـامـ بـهـذـهـ الـمـعـايـيرـ عـقـوبـةـ السـجـنـ لـمـدـدـةـ لـمـدـدـةـ لـأـرـبـعـ سـنـوـاتـ، أوـ عـقـوبـةـ أـكـثـرـ صـرـامـةـ.

**العقوبات المفروضة:** تـقـىـيـهاـ لـوزـارـةـ الـخـارـجـيـةـ أـنـ يـنـبـغـيـ أـنـ تـضـمـنـ الـعـقـوبـاتـ الـمـفـرـوضـةـ السـجـنـ لـمـدـدـةـ لـمـدـدـةـ لـأـسـتـهـانـ بـهـاـ، معـ إـصـارـاـنـ أـحـكـامـ بـالـسـجـنـ لـمـدـدـةـ وـاحـدـةـ أـوـ أـكـثـرـ بـالـنـسـبـةـ لـغـالـيـةـ الـقـضـائـاـ. وـيـجـبـ أـنـ تـأـخـذـ الـأـحـكـامـ فـيـ عـيـنـ الـاعـتـارـ مـدـىـ تـورـطـ الـفـردـ فـيـ الـاتـجـارـ بالـبـشـرـ، وـالـأـحـكـامـ الـصـادـرـةـ بـحـقـهـ لـمـعـاقـبـتـهـ بـسـبـبـ جـرـائـمـ جـسـيـمـةـ أـخـرىـ، وـحـقـ الـقـضـاءـ فـيـ إـصـارـاـنـ أـحـكـامـ بـعـقـوبـاتـ تـسـجـنـ

مع قوانين تلك الدولة. وقد تمت إضافة مبدأ السعي إلى صدور أحكام مفروضة التطبيق بالسجن لفتره ملائمة والثني عن إصدار أحكام معلقة بالسجن على المدانين بجريمة الاتجار بالبشر بشكل واضح إلى المعايير القياسية الدنيا المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر من خلال تمديد سلطة نفاذ قانون ولIAM ولبرفورس لحماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2008. و يمكن اعتبار الإدانات الصادرة وفقاً لقوانين أو تشريعات جنائية أخرى مكافحة للاتجار بالبشر في حال تأكيد الحكومة على أن الجرائم تتضمن الاتجار بالبشر.

### حماية الضحايا بطريقة كافية

ينص المعيار الخاص بحماية الضحية بشكل ملائم في المعايير الدنيا الواردة في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر على ما يلي:

"ما إذا كانت حكومة الدولة تحمي ضحايا أقسى أشكال الاتجار بالبشر وتشجع مساعدتهم في عمليات التحقيق في نشاطات الاتجار وملحقتها قضائياً، بما في ذلك وجود أحكام تتعلق بتأمين بداول قانونية لإعادتهم إلى دول سيواجهون فيها العقاب أو المنشقة، وما إذا كانت] تضمن عدم سجن أو تغريم الضحايا مالياً أو معاقبتهم بطرق أخرى بشكل غير ملائم لا شيء سوى ارتكابهم أعمالاً تنتهك القانون كنتيجة مباشرة لكونه تم الاتجار بهم، بما في ذلك من خلال توفير التدريب الملائم لموظفي أجهزة تطبيق القانون والمigration حول كيفية اكتشاف وكيفية معاملة ضحايا الاتجار معتمدين السبل التي ترتكز على احتياجات الضحايا"."

تناول الأجزاء المخصصة لكل دولة من الدول في تقرير الاتجار بالبشر هذه العناصر بشكل محدد . وعلاوة على ذلك، قررت وزارة الخارجية تطبيق هذا المعيار مع اتباع الإرشادات التالية:

لدى تقييم ما إذا كانت الدولة تلتزم كلياً بمعايير الدنيا الخاصة بحماية الضحايا، تعتبر وزارة الخارجية أن الأمور التالية تشكل عوامل حاسمة الأهمية:

1- الاكتشاف التوعي: يجب عدم توقيع قيام الضحايا بالكشف عن أنفسهم، فهم يخافون عادةً الإعلان عن أنفسهم لأنهم يخشون من أن تعتبرهم السلطات مجرمين، أو مهاجرين غير قانونيين، أو أشخاصاً يمكنها القبض عليهم. ويجب أن تتعدي إجراءات التحقيق الرسمية مجرد التدقيق في أوراق الشخص الثبوتية. ويجب أن يكون هناك نوع ما من الإجراءات النظامية المعتمدة لإرشاد المسؤولين عن تطبيق القانون، وغيرهم من الموظفين الحكوميين أو المدعومين من الحكومة من المستجيبين الموجودين في الخط الأمامي، في عملية توقيع وجود الضحايا واكتشافهم.

2- الإيواء والرعاية المؤقتة: يجب على كل حكومة أن تؤمن فرداً الضحايا على الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، والمشورة، والمأوى. وينبغي أن تتيح هذه الأمور للضحايا سرد تجاربهم مع الاتجار بالبشر لمستشارين اجتماعيين مدربين ومسؤولين مدربين في أجهزة تطبيق القانون، وفق وثيرة تتسم بأقل قدر ممكن من الضغط. ويمكن تأمين المأوى والمساعدة بالتعاون مع منظمات غير حكومية. ويتضمن جزء من مسؤولية الحكومة المضيفة تأمين التمويل والإحالة إلى أي منظمات غير حكومية تقدم المأوى والمساعدة. ويجب، إلى أقصى حد ممكن، عدم احتجاز ضحايا الاتجار بالبشر في مراكز احتجاز تابعة لدوائر الهجرة أو في أي مركز احتجاز آخر.

تعطى وزارة الخارجية أيضاً اعتباراً إيجابياً إلى عاملين إضافيين لحماية الضحية:

(أ) حماية الضحية الشاهد، الحقوق والسرية: يجب أن تضمن الحكومات أنه تم تأمين المساعدة القانونية ومساعدات أخرى للضحايا، وأن تضمن بصورة منسجمة مع قوانينها المحلية، أن الإجراءات لا تمس بحقوق الضحايا أو كرامتهم أو صحتهم النفسية. ويجب احترام السرية والخصوصية وحمايتها إلى أقصى حد ممكناً بموجب القوانين المحلية. ويجب تزويد الضحايا بمعلومات مكتوبة بلغة يفهمونها.

(ب) الإعادة إلى الوطن الأم: تشارك دول المصدر ودول المقصد في مسؤولية ضمان إعادة الضحايا إلى الوطن/إعادة دمجهم في مجتمعاتهم بصورة آمنة وإنسانية ونتيجة اختيارهم ذلك طوعاً إلى أقصى حد ممكناً. وكحد أدنى، يجب أن تتصل دول المقصد ب الهيئة الحكومية مؤهلة أو منظمة غير حكومية أو منظمة دولية في بلد المصدر لضمان كون الأشخاص الذين تم الاتجار بهم وسيعودون إلى بلدتهم الأصلي سيزودون بالمساعدة والدعم الضروريين. ويجب عدم إخضاع ضحايا الاتجار بالبشر للترحيل أو الإعادة القسرية إلى بلدتهم بدون تأمين إجراءات وقائية أو إجراءات أخرى لتقليل خطر التعرض للمشتقة أو العقاب أو الاتجار بهم مجدداً.

## المنع: أضواء على معالجة الطلب

الاتجار بالبشر جريمة تجرد الناس من الصفات الإنسانية وتحولهم إلى مجرد سلع خاضعة للعرض والطلب. فمن جهة العرض، تشكل الشبكات الإجرامية والفساد والافتقار إلى التعليم والفقر والمعلومات الخاطئة المضللة حول فرص العمل وطبيعة العمل الموعود المخزية المحطة من القدر الأمور التي تجعل الناس ضعفاء أمام الإغراء ومعرضين للسقوط في شراك المتاجرين بالبشر. وهذا الأمر صحيح بالنسبة للاتجار الرامي إلى الاستغلال الجنسي التجاري والعمل القسري على حد سواء. وتتضمن المساعي المبذولة لوضع حد للاتجار بالبشر جهوداً كبيرة مهمة لمعالجة هذه العوامل التي "تدفع" بالضحايا إلى شرك الاتجار بهم، ولكنها تسلم أيضاً بوجود عامل "جذب" يشكل جزءاً من سبب وقوعهم في الفخ. فالطلب الجشع يغذي التجارة الشريرة بالبشر.

ويخلق أرباب العمل عديمي الضمير طلباً على العمالة القسرية عندما يسعون إلى زيادة أرباحهم على حساب عمال ضعفاء معرضين للاتجار بهم عن طريق استخدام القوة ضدهم أو الاحتيال عليهم أو إكراهم. وأحد الحلول الرئيسية لمعالجة مثل هذا الطلب على العمل القسري هو رفع مستوى التوعية حول وجود عمل قسري في عمليات إنتاج السلع. ذلك أن الكثير من المستهلكين الأفراد ومن مؤسسات الأعمال سيشعرون بالانزعاج إذا ما تبين لهم أن مشترياتهم، من ملابس ومجوهرات وحتى المواد الغذائية، ينتجهما أشخاص من بينهم أطفال، يُضطرون رغم إرادتهم لظروف تشبه ظروف العبودية.

وفي السوق العالمية للسلع، يُشكّل ضمان كون المؤسسات السلسلية المعقدة التي نمد الأسواق بالسلع غير ملوثة بأي عمل قسري تحدياً لشركات الأعمال والمستهلكين على السواء. ولكن منع وصول المنتجات المصنوعة بواسطة العمل القسري إلى الأسواق الخارجية سيقلص الحافز إلى استغلال العمل القسري ويشجع شركات الأعمال على اتباع سلوك أخلاقي. كما أن توفر مزيد من المعلومات المستندة من مصادر متنوعة، بينها الحكومات الأخرى، حول المنتجات المعدة للتصدير وسلسلة إنتاجها يجعل مثل هذه الجهود أكثر فعالية.

ويتعين أن يواجه أي جهد ناجح لمكافحة الاتجار بالبشر لا جانب العرض في معادلة الاتجار بالبشر وحسب، وإنما أيضاً جانب الطلب على العمالة القسرية وعلى الجنس التجاري الذي يدعمها. وتشكل الشراكات بين الحكومات والشركات التجارية الخاصة التي تشتري المنتجات المصنوعة من قبل عمال قليلي المهارة طريقة جديرة بالإطراء من طرق معالجة أمر الطلب المحتمل على العمالة القسرية. كما تشكل الجهود التي تبذلها بعض الحكومات لاعتقال ومقاضاة ومعاقبة البالغين الذين يسعون إلى استغلال الأطفال في تجارة الجنس أحد أشكال معالجة أمر الطلب على النشاطات الجنسية التجارية.

## الأزمة المالية والاتجار بالبشر

### ارتفاع البطالة يزيد من تهديد الاتجار بالبشر

حضرت منظمات دولية عديدة من العواقب المتعلقة بالاتجار بالبشر نتيجة الأزمة المالية العالمية المستمرة. وقد أفادت منظمة العمل الدولية في تقريرها الخاص بالعمالة العالمية في شهر كانون الثاني/يناير 2009، بأن الأزمة الاقتصادية أخذت تتسبب في ارتفاع كبير في عدد العاطلين عن العمل، والعمال الفقراء، والعاملين في وظائف مهددة. وأشار التقرير إلى أنه في حال استمرار الأزمة، يمكن أن يتم الدفع بأكثر من 200 مليون عامل، معظمهم في الدول النامية، إلى حالة الفقر المدقع.

وتكهنـت منظمة العمل بأن عدد العاطلين عن العمل سيصل في آسيا وحدها، في أسوأ الحالات، إلى ما يقارب 113 مليون عاطل عن العمل في عام 2009. كما سيتقلص حجم الأموال المرسلة من الخارج إلى بلدان العمال. وكانت عمليات تحويل الأموال التي يرسلها العمال المهاجرون قد تباطأت في أواخر عام 2008، ويتوقع البنك الدولي أن يستمر مستوى التحويل في الانخفاض طوال عام 2009. وفي تقرير صدر في شهر آذار/مارس 2009، عد البنك الدولي تقديراته السابقة بشأن تقلص حجم تحويلات العمال المهاجرين رافعاً نسبة التقلص المت Kahn بها إلى ما بين 5 إلى 8 بالمائة خلال عام 2009؛ ويأتي هذا التقلص بعد نمو في التحويلات بنسبة 8.8 بالمائة (إلى 305 مليارات دولار) عام 2008.

إن التداعيات التي تتطوي عليها الأزمة المالية بالنسبة للعمالة القسرية شديدة بشكل خاص بالنسبة لآسيا، وهي منطقة تعرف بوجود مستوى عال من عدم الأمان الوظيفي فيها. وتقول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن 70 بالمائة من البطالة في جنوب وجنوب شرق آسيا في القطاع غير الرسمي. كما يوجد في المنطقة مستوى مرتفع من نقاشي العمالة القسرية؛ وتقول منظمة العمل الدولية إنها موطن ما يقارب 77 بالمائة من ضحايا العمل القسري في العالم.

وقد خلص تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في شهر أيار/مايو 2009 حول العمل القسري في العالم إلى أن العمال المهاجرين حول العالم يخسرون أكثر من 20 مليار دولار عبر "لنلن الإكراه" (وهو عنوان التقرير). ويمكن أن يتضاعف ثمن الإكراه هذا على الأرجح مع استمرار الأزمة وافتراض المهاجرين بالبشر وأصحاب الأعمال من مستغلـي العمال لمجموعة متزايدة العدد من العمال الأكثر ضعفاً والمفقرين للحماية في هذه المنطقة. ومن بين أسباب ذلك الوكود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثل مصدر مبالغ كبيرة مهمة من أموال العمال المهاجرين التي ترسل إلى شرق آسيا، ومنطقة المحيط الهادئ، وجنوب آسيا.

كما تأثرت مناطق أخرى بتقلص حجم تحويلات العمال المهاجرين. وقد جاء في تقرير مؤسسة غالوب أن التحويلات شكلت في عام 2006 أكثر من 27 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية قيرغيزستان. لكن انخفاضاً حاداً في تلك التحويلات

المالية نتيجة للبطأ الاقتصادي، اقترن مع ارتفاع في أسعار المواد الغذائية وضعف في القطاع الزراعي، دفع برنامج الغذاء العالمي للتبع للأمم المتحدة إلى إرسال مساعدات غذائية طارئة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر للمرة الأولى منذ عدة سنوات.

### زيادة العرض في عملية الاتجار بالبشر

لقد أخذ هذا الفقر المتزايد في جعل عدد أكبر من الناس عرضة للاتجار بهم للعمل القسري أو الاستغلال الجنسي للربح التجاري، مما ساهم في زيادة جانب العرض في مقابلة الاتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تقلص في العائدات المالية في دول مثل منغوليا بسبب انهيار أسعار النحاس وارتفاع معدل التضخم مما أدى بالتالي إلى خفض مستويات الدخل الحقيقي بشكل كبير، وإلى بطء عمليات الاستثمار، ومن المحتمل جداً أنه أدى أيضاً إلى خسارة وظائف. ومن المرجح أن يؤدي الضغط على السكان الناتج عن هذه المشاكل إلى بحث مزيد من الشباب عن العمل بعيداً عن عائلتهم أو خارج بلد़هن وإلى زيادة مماثلة في خطر التعرض للاتجار بهن.

في أوروبا الشرقية، أفادت المنظمات الدولية والسلطات المحلية بالفعل بوقوع ارتفاع في عدد ضحايا استغلال العمالة. ويفاقم الانكماش الاقتصادي العالمي هذه المشكلة. ففي روسيا البيضاء، يعتقد أن هناك زهاء 800,000 مواطن "مفقودين" يظن أنهم يعملون، إما باراديبكم أو رغمًا عنهم، في روسيا. وقد أخذ العمال الذين يجرون أجوراً منخفضة أو أولئك الذين خسروا وظائفهم ي Paxيون مسلمين لعروض العمل بشكل غير قانوني في الخارج. ففي مولدوفا (أو مولدافيا)، وهي أفقر دولة في أوروبا، هاجر ربع السكان إلى الخارج. أما في أوكرانيا، فقد أفلت المسؤولون بوجود 53 دعوى جنائية تدور حول العمل القسري خلال عام 2008، في حين كان عدد هذه القضايا 23 قضية عام 2007 و 3 قضايا فقط عام 2006، بينما أشار تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في شهر أيار/مايو 2009 عن توجهات العمل القسري حول العالم إلى أن عدد ضحايا العمل القسري المكتشفين في أوكرانيا أصبح الآن يفوق عدد ضحايا الاتجار للاستغلال الجنسي التجاري.

وأثناء تحذيره من مخاطر الأزمة الاقتصادية العالمية، أشار رئيس برنامج مكافحة العمل القسري التابع لمنظمة العمل الدولية في شهر أيار/مايو 2009 إلى أن "العمال المعرضين للمخاطر - خاصة المهاجرين، بما في ذلك الفتيات الصغيرات و حتى الأطفال - هم أكثر عرضة للعمل القسري، لأنهم في حالات الضائقة المالية سوف يجازفون أكثر مما كانوا يفعلون في الماضي".

ومع أن معظم مجموعات العمال حول العالم تعاني من التأثير السلبي للأزمة العالمية، هناك استثناءات قليلة جديرة بالذكر تعود فيها الأزمة بالفائدة المؤقتة على الدول التي تزود دولاً أخرى بالعمال من مواطنيها. وبينما أن بنغلادش و نيبال، اللذين تحتلان مرتبتين منخفضتين في مقاييس الأجور والحماية، استفادتا إلى حد ما - في البداية على الأقل - من التغيرات التي أحنتها الأزمة في السوق العالمية للعمالة. ففي أول شهرين من عام 2009، أفادت بنغلادش و نيبال بوجود زيادة كبيرة في حجم تدفق العمال منهمما للعمل في الخارج وفي حجم التحويلات الواردة منهم الداعمة لاقتصاد البلدين؛ وتشكل التحويلات نسبة أكثر من 15 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من البلدين. وأقر تقرير البنك الدولي الصادر في شهر آذار/مارس 2009 بوجود زيادة في حجم التحويلات الخارجية إلى دول جنوب آسيا عام 2008، لكنه يتوقع انخفاضاً حاداً في حجمها عام 2009.

### زيادة الطلب في عملية الاتجار بالبشر

تعزز الأزمة الاقتصادية العالمية جانب الطلب أيضاً في عملية الاتجار بالبشر. وقد نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمُخدرات والجرائم تقريره الدولي الثاني حول توجهات الاتجار بالبشر في شهر شباط/فبراير 2009. وقال المسؤولون في الأمم المتحدة أن الزيادة العالمية في هذا النوع من العبودية المعاصرة هي نتيجة للطلب المتزايد على البضائع والخدمات الرخيصة. وتوقعوا أن يدفع تأثير الأزمة مزيداً من مؤسسات الأعمال إلى العمل بشكل سري لكي تتجنب دفع الضرائب والنفقات والاتحادات العمالية. كما يتوقع هؤلاء المسؤولون زيادة في حالات العمالة القسرية والروبيضة وعملة الأطفال من قبل شركات متعددة الجنسيّة تعاني من صعوبات مالية.

ويشكل ازدياد احتجاجات العمال المهاجرين مؤشراً على أن استغلال العمال ارتفع بالفعل إلى مستويات جديدة. فقد أخذ أصحاب الأعمال من يواجهون أزمة سيولة نقدية حاسمة يتوقفون عن دفع الأجور أو يكرهون العمال على قبول شروط أقل مؤاتة لهم. وقد عانى العمال الصينيون في بعض أنحاء أوروبا من الاستغلال وربما أصبحوا عرضة للعمل القسري مع استمرار الأزمة. وقد دفع هذا الأمر الحكومة الصينية إلى إصدار تحذير لم يسبق له مثيل في نيسان/إبريل 2009 بأنه ينبغي على العمال تجنب الهجرة إلى أوروبا بسبب زيادة خطر عدم دفع الأجور لهم أو التأخير في الدفع وإمكانية حدوث استغلال شديد في فترة انكماس النشاط الاقتصادي. وأفادت صحفة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 111 بالمائة في شكاوى عدم دفع الأجور بين العمال المهاجرين (الوافدين) في أواخر عام 2008 مقارنة مع نفس الفترة في عام 2007.

كما يخشى العمال المهاجرين، في هذه الدول وفي دول أخرى، التسريح الواسع النطاق الذي قد يزيد من عدد العمال غير الشرعيين في الدول المضيفة. ويجعل فقدان الوضع القانوني للعمال المهاجرين أكثر عرضة لحالات استغلال أشد، بما في ذلك العمل القسري.

وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في اجتماع في الفلبين، هذا الاستغلال بأنه "نقيض للتطور" وأضاف: "لن نستطيع استحداث الظروف التي يمكن فيها للهجرة الإسهام في التنمية إلا من خلال صيانة حقوق العمال المهاجرين وضمان معاملتهم بالاحترام والإنسانية المستحقة لكل شخص. وفي فترة الصعوبات المالية هذه، يجب علينا جميعاً أن نكون يقظين بشكل خاص".

وتؤثر الأزمة أيضاً على سوق العمالة الداخلية في بلدان مختلفة. ففي الصين، كان قد عاد بحلول شهر شباط/فبراير 2009 حوالي 20 مليون عامل من أصل 130 مليون عامل النازحين في الداخل إلى منازلهم بسبب قلة فرص العمل في المناطق التي نزحوا إليها، وفقاً لإحصائية رسمية مبنية على استبيان أجراه وزارته الزراعة. كما أن منظمة العمل الدولية تقر بأنها سيتم إغلاق 9000 مصنع قبل الربيع وآلاف أخرى بعد ذلك. أما في الفلبين، فيتوقع خبراء الاقتصاد والمسؤولون عن شؤون العمل والعمال فقدان ما قد يصل إلى 800,000 وظيفة خلال عام 2009.

## شبكة آخذه في الاهتماء

مع ازدياد عدد الأشخاص الضعفاء المعرضين للاتجار بهم، سيقل عدد من يتحمل أن يستطعوا العثور على مصادر مساعدة محلية. وإذا يواجه العمال حتى في أفضل الأوقات " شبكات أمان" اجتماعية ضعيفة توفرها حكوماتهم أو حكومات البلدان التي تطلب اليده العاملة، فإنه يبدو أن هناك الآن احتمالاً أقل في أن تتوفر للعمال خدمات أو قدرة على اللجوء إلى القضاء والتماس مساعدته عندما يواجهون العمل القسري.

كما أن هذه الأوقات الصعبة تؤثر على عمل المنظمات غير الحكومية المكافحة للاتجار بالأشخاص، والتي توفر في الكثير من الأحيان خدمات حاسمة الأهمية لدى الافتقار إلى البرامج الحكومية والخاصة الكافية الملائمة . فقد أخذت الجهات المانحة تعتمد سياسة شد الأحزمة، وأصبحت المنظمات تجد صعوبة في مواصلة نشاطاتها.